الأمم المتحدة

A/C.2/54/SR.26

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

24 January 2000
Arabic
Original: English

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السادسة والعشرين
المعقودة بالمقر، نيويورك،
يوم الجمعة، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩
الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد نيكولسكو (نائب الرئيس) . . . . . (رومانيا)

المحتويات

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (تابع)

(ج) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع)

البند ٩٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(ج) دور المرأة في التنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٠

في غياب السيد أولهايه (جيبوتي)، تولى السيد نيكولسكو (رومانيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (تابع)

مشروع قرار بشأن تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة (A/C.2/54/L.14)

١ - السيدة كريتشلو (غيانا): تكلمت بإسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فعرضت مشروع القرار A/C.2/54/L.14، ولفتت الانتباه بصفة خاصة إلى الفقرات ٢ و ٤ و ٦ و ٧. وأكدت على الأهمية التي توليها هذه الوفود إلى التنفيذ الفعلي لجدول أعمال القرن ٢١.

مشروع قرار بشأن اتفاقية التنوع البيولوجي (A/C.2/54/L.15)

٢ - السيدة كريتشلو (غيانا): تكلمت بإسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فعرضت مشروع القرار A/C.2/54/L.15، ولفتت الانتباه بصفة خاصة إلى الفقرات ٤ و ٨ و ١٠.

البند ٩٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(ج) دور المرأة في التنمية

٣ - السيدة كينغ (الأمينة العامة المساعدة والمستشارة الخاصة لمسائل الجنسين والنهوض بالمرأة): قامت بعرض الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٩، عن دور المرأة في التنمية، وهي الدراسة التي تعالج، على وجه الخصوص، العولمة وآثارها على المرأة وعلى العمالة. وكانت هذه الدراسة المنشور الرابع الذي تصدره كل خمس سنوات شعبة النهوض بالمرأة، والدراسة ثمرة تعاون مؤسسات في منظومة الأمم المتحدة، وفي مقدمتها اللجان الإقليمية ومنظمة العمل الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة والبنك الدولي.

٤ - وأضافت قائلة إن الاتجاه الأساسي في الاقتصاد العالمي يتسم بتسارع عمليات التكامل بين الأسواق والتي تتميز بتزايد المبادلات والتدفقات المالية على الصعيد الدولي. وتعالج الدراسة الاستقصائية لسنة ١٩٩٩ الطريقة التي غيَّرت العولمة بها شكل عالم العمل فيما يتعلق بالمرأة. فهي تبحث، على وجه الخصوص، آثار العولمة على وضع المرأة التي تعمل داخل الأسرة، وعلى ظروف عمل المرأة. وهناك بضعة موضوعات درست

بالتفصيل من بينها إعادة تنظيم الإنتاج وشيوع المرونة في فرص العمل، والحراك الدولي وتنقل الأيدي العاملة وتغيُّر شكل عمل المرأة في المناطق الريفية.

٥ - وتشير الدراسة إلى أن الحساب الختامي لآثار العولمة على عمل المرأة جمع خليطا من شيئين. فالقوى المنطلقة من هذه الظاهرة فتحت آفاقا جديدة، يمكن أن تسهم في تعزيز قدرة المرأة، بيد أنها، من ناحية أخرى، خلقت ظروفاً اقتصادية مناهضة للمساواة بين الجنسين، مما يؤدي بخاصة إلى عدم استقرار اقتصادي كبير، وعدم الأمان الوظيفي واحتمال فقدان سبل الإعاشة. ويلاحظ الإنسان تزايدا قويا في فرص عمل المرأة، وهي ظاهرة يصبح النساء بفضلها أكثر استقلالية ويؤدين دورا أكبر في رعاية الأعمال المنزلية، رغم إنهن عادة ما يشغلن أعمالا غير ثابتة لا تسمح لهن بالتمتع بالحقوق الأساسية للمرأة العاملة. وتظهر الدراسة أيضا أن العولمة تميل أحيانا إلى تعزيز الممارسات التمييزية فيما يتعلق بالنساء في أماكن العمل، وتميل إلى زيادة التفاوتات بين الجنسين. وفي هذا الصدد، وجّهت السيدة كينغ نداء إلى أعضاء اللجنة بأن يراعوا بانتظام المنظور الجنساني في إطار مداولاتهم. فإذا ما أراد الإنسان تحقيق أهداف السلام والتنمية البشرية المستدامة، فإن هذا يقتضي اتباع نهج هام يتصف بالإنصاف بين الجنسين. وهذا يعني أنه يتعين دراسة الوسائل الكفيلة بأن يشترك النساء والرجال على قدم المساواة في الاقتصاد العالمي وفي التمتع بنفس مزايا النمو الاقتصادي.

٦ - وفي هذا الإطار، فإن الدراسة تقترح عددا معينا من التدابير التي ينبغي اتخاذها على الصعيدين الوطني والدولي في إطار برنامج لسياسات تراعي المنظور الجنساني. ومن بين هذه التدابير ما يلي: اعتماد برامج لتكافؤ الفرص من أجل الحد من التمييز في الوظيفة استنادا إلى نوع الجنس؛ واعتماد سياسات تسمح للعاملات بتوطيد المزايا التي تتأتى من ازدياد حصولهن على عمل وأجور، في ممارسة الحقوق الأساسية للعمال؛ واعتماد سياسات تستجيب لحاجات النساء الممثلات تمثيلا زائدا في القطاع غير الرسمي، وتشجيع المنشآت على زيادة الإنتاجية بالاستثمار في مجال العمال بدلا عن تخفيض النفقات، وتعزيز المساواة في تكافؤ الفرص أمام النساء والرجال في أنشطة التدريب وإعادة التأهيل لمتابعة التقدم الصناعي والعلمي. وربما أمكن للجمعية العامة أن تراعي هذه التوصيات، وأن تعير اهتماما خاصا إلى المسائل المتصلة بتحسين الحالة الاقتصادية للمرأة الريفية، وتطور الهيكل المالي الدولي وآثاره على المشاركة الكاملة من النساء وكذلك الأثر السلبي للأزمات المالية على المرأة.

٧ - السيد هيرنانديز (المنسق، وحدة التفتيش المشتركة): عرض تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "تقييم معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة" (A/54/156-E/1999/102). وقال إن هذا التقرير يبيّن أن المعهد حقق نتائج باهرة في مجال تخصصه وأنه يعتبر قدوة لجميع منظومة الأمم المتحدة في أن الإنسان يستطيع أن يحقق إنجازا بموارده المحدودة للغاية. ومما يؤسف له إذن أن المعهد يشهد حاليا أزمة مالية خطيرة. فإذا أغلق هذا المعهد أبوابه، فستكون هذه هي الحالة الأولى في تاريخ منظمة الأمم المتحدة أن يوقف جهاز فيها أنشطته دون المقدرة على تحقيق هدفه. ففي إغلاق المعهد، تبعث الأمم المتحدة برسالة سلبية للغاية بالنسبة لأنشطتها والتزامها بالنهوض بالمرأة؛ وباختفاء هذا المعهد سوف يتعطل سير الأعمال المضطلع بها من أجل دعم المساواة بين الجنسين، وفقا لإعلان بيجين وبرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع من أجل المرأة.

٨ - واستطرد قائلا إنه ينبغي دراسة جميع الخيارات التي تتيح الحفاظ على هذه الهيئة التي لا يمكن الاستغناء عنها؛ وقد صاغت وحدة التفتيش المشتركة في هذا المعنى عدة توصيات عملية متنوعة وواقعية في

تقريرها، وكثير من هذه التوصيات يمكن وضعه سريعا موضع التنفيذ. ويجب على الدول الأعضاء أن تعترف بجودة برامج المعهد. ويتعين اتخاذ تدابير من أجل توضيح رؤية المعهد، وتعزيز مهمة جمع الأموال وزيادة فعالية الأنشطة في هذا المجال، ويتعين على مجلس أمناء المعهد أيضا أن يؤدي دورا أنشط على الصعيد الإقليمي.

٩ - ولاحظ المتكلم بعين الارتياح، أنه وفقا للتوصية ٣ (أ) الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة أنه تم تعيين اختصاصي متمرس مديرا بالإنابة للمعهد. ومن المأمول فيه أن تراعى اختصاصات ومسؤوليات منصب المدير بشكل تام وفقا للنظام الأساسي للمعهد.

١٠ - وأردف قائلا إن وحدة التفتيش المشتركة لاحظت عددا من أوجه القصور الوظيفية فيما يتعلق بالخدمات الإدارية المقدمة للمعهد من الأمانة العامة للأمم المتحدة، وترى الوحدة أنه حان الوقت لتعويض المعهد الذي تأتي أمواله من الدول الأعضاء ولم تستخدم بطريقة مناسبة.

١١ - وأضاف قائلا إن من بين أهداف الأمم المتحدة، بمقتضى الميثاق، تشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب، ولبلوغ هذه الغاية، من اللازم مراعاة احتياجات جميع قطاعات السكان ومن بينهم النساء. وبهذا المعنى، توجد علاقة مباشرة بين أنشطة البحوث والتدريب التي يضطلع بها المعهد ومطلب التقدم العلمي الشامل.

١٢ - وأوضح أن المعهد، مثله مثل الأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة والتي تهتم بالتنمية وليس لها سبل للحصول على تمويل من الميزانية العادية للأمم المتحدة، إنما يعتمد في تمويله تماما على التبرعات، مما وضعه في موضع العوز بالنسبة لكيانات أخرى مثل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، والتي تستطيع أن تتلقى إعانات من الميزانية العادية. وينبغي على الدول الأعضاء اتخاذ التدابير اللازمة من أجل علاج هذا الغبن.

١٣ - واختتم قائلا إن وحدة التفتيش المشتركة ركزت اهتمامها، في ختام تقريرها على مستقبل المعهد لدى النظر في الخطة الاستراتيجية وبرنامج العمل للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣، التي أعدّت بناء على طلب

المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهذه الوثيقة تمثل محاولة جادة للانطلاق بالمعهد في الألفية القادمة، مع اقتراح إصلاحات مؤسسية ينتظر أن تهيئ له قاعدة مالية أمتن.

١٤ - **السيدة أمير** (غيانا): تكلمت بإسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن الإعلان وبرنامج عمل بيجين استلفتا الانتباه إلى المسائل البالغة الأهمية التي تواجهها المرأة وخصوصا بشأن دورهن المتعدد الأبعاد في رعاية المجتمع.

١٥ - وأضافت قائلة إنه عندما يتعلق الأمر بدور المرأة في التنمية، ينبغي الشعور بالابتهاج لأن المناقشات لم تعد تدور فقط حول الاختلافات البيولوجية بين الجنسين، بل أنها تبحث أيضا الآثار الاجتماعية المترتبة على هذه الاختلافات. ولذلك يقتضي الأمر إدماج المنظور الجنساني في جميع برامج التنمية لأجل تعزيز المساواة بين الجنسين.

١٦ - واستطردت قائلة إن الاقتصاد الدولي شهد في السنوات الأخيرة تحولات سريعة، فعمليات التحرر والعولمة التي ميزت اتجاه التكامل الاقتصادي العالمي كانت لها أصداء وآثار في المجالات الثقافية والسياسية والاجتماعية. فإذا كان للعولمة آثار إيجابية في بعض البلدان، لا يمكن للإنسان أن ينكر أن لها آثارا مجحفة على النساء في البلدان النامية. وقالت إن مجموعة الـ ٧٧ والصين عبرّت مرات عديدة ومختلفة عن قلقها إزاء تزايد الفقر العالمي، وإزاء التفاوت بين المناطق والفوارق في فئات الدخول الناتجة عن هذه الظاهرة. وينبغي التأكيد على أن الفقر أخذ يكتسب صفة التأنيث بسرعة بسبب عدم ثبات عمل المرأة في السوق العالمية. وكما ورد في الدراسة الاستقصائية العالمية لسنة ١٩٩٩ بشأن دور المرأة في التنمية: العولمة ونوع الجنس والعمل (A/54/227)، فإن العولمة لها نتائج عميقة على عمل المرأة، حيث أن أعدادا غفيرة منهن يمارسن نشاطا بأجر ولكن ظروف عملهن أصبحت بوجه عام متدنية عن ظروف عمل الرجال، كما أن تدابير التكيُّف الاقتصادي لها آثار مشؤومة على المرأة، وخصوصا الأشد فقرا بين النساء؛ وتزايد دور الرعاية الاجتماعية المفروضة على الأسرة وعلى النساء، وخصوصا في البلدان النامية، وهذا يأتي من تخفيض النفقات في القطاع الاجتماعي

١٧ - ومضت قائلة إن تدويل الإنتاج وإعادة تنظيم العمل وتنقل الأيدي العاملة في اقتصاد مُعْولَم، كل هذه لها آثار هامة تترك وقعها الملحوظ على النساء. كما أن الاتجاه المتصاعد لدى الشركات المتعددة الجنسيات في تحويل أنشطة إنتاجها بوجه عام داخل البلدان النامية حيث الأيدي العاملة في هذا القطاع غير النظامي يعتبر سوقا رخيصة واستغلال النساء الناتج عن ذلك، إنما يعتبر من الأمور المثيرة للقلق على وجه الخصوص. وبسبب عدم تنظيم السوق الدولية، فإن غالبية الأعمال المتاحة من هذه الشركات تعتبر غير ثابتة. وتشكل النساء الأغلبية بين العمال في هذا القطاع غير النظامي، وغالبية هؤلاء النساء لا يستفدن من تأمين العمل ولا من الرعاية الاجتماعية. وتعاني العاملات في المناطق الريفية من الفقر، كما تعاني منه أولئك العاملات في المناطق الحضرية. تلك هي قوى العولمة التي عملت على زيادة الفقر بين العاملات الزراعيات بسبب تحرر الأسواق التي تشجع الزراعة التجارية الواسعة النطاق.

١٨ - وأوضحت أن الشواهد كلها تشير إلى أن بحث المسائل ذات الصلة بإدماج المنظور الجنساني والتكافؤ بين الجنسين تقتضي النظر بعين الاعتبار لعدم الأمان الاقتصادي الناجم عن العولمة. وفي عديد من المحافل داخل الأمم المتحدة، عولجت الآثار المتفاوتة للفقر على النساء. وفي هذا الصدد, فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين تعيد تأكيد التزامها بإعلان وبرنامج عمل بيجين وتدرك الجهود المبذولة في هذا السياق، بصفة خاصة من شعبة النهوض بالمرأة ومن معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ومن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. واستدركت قائلة إن المجموعة توصي ببحث متعمق للمسائل ذات الصلة بالعولمة وبعمل المرأة.

١٩ - **السيد كاريانين** (فنلندا): تكلم بإسم الاتحاد الأوروبي وكذلك بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وقبرص ومالطة البلدين المنتسبين وبإسم ليختنشتاين، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وفي المنطقة الاقتصادية الأوروبية، التي أيدت ما جاء في إعلانه، فقال إنه يرحب مع الارتياح بتقرير الأمين العام بشأن الدراسة الاستقصائية العالمية لسنة ١٩٩٩ بشأن دور المرأة في التنمية (A/54/227)، معتبرا أن هذا سوف يقدم مساهمة مفيدة في المناقشات التالية حول المسألة وسوف ييسر وضع توجهات هامة في السياسات بشأن النهوض بالمرأة اقتصاديا واجتماعيا. وقد خلص التقرير إلى أنه من الصعب التعميم بخصوص النتائج الإيجابية أو السلبية للعولمة على المساواة بين الجنسين. وقال إن ظاهرة العولمة خلقت إمكانيات جديدة للاستقلال الذاتي للمرأة، وخصوصا فيما يتعلق بالوظائف ذات الأجر في بعض القطاعات

الجديدة. فالتكنولوجيات الجديدة، على سبيل المثال، تستطيع أن تتيح لهن سبل الحصول على المعلومات الضرورية من أجل تحسين أحوالهن المعيشية.

٢٠ - واستدرك قائلا إن هناك اتجاها يثير القلق بصفة خاصة وهو وجود تأثيرات عديدة سلبية للتحرر وللعولمة تؤثر فيما يبدو على المرأة بطريقة متفاوتة. فعلى سبيل المثال، فإن اتباع المرونة في العمل خلق أشكالا غير مستقرة من العمل تؤثر أساسا على المرأة. فعديد من النساء صرن يشغلن وظائف بأجر، ولكنها في كثير من الأحيان تكون تابعة لشروط غير عادية وغير مواتية بالنسبة لظروف عمل الرجال. حيث لا يحترم مبدأ المساواة في الأجر مقابل العمل ذي القيمة نفسها. فكثير من البلدان خفضت نفقاتها الاجتماعية، مما فرض أعباء إضافية على الأسرة، وخصوصا على النساء. ويبين تقرير الأمين العام أن ثقل المهام المنزلية التي تضطلع بها المرأة ومسؤوليتها الرئيسية باعتبارها مجبولة على العطاء دائما للأسرة لم تتناقص مع زيادة اشتراكها في وظائف العمالة بأجر.

٢١ - وأضاف قائلا إنه من المثير للقلق بصفة خاصة أن النصيب الكبير فعلا للنساء بين قطاعات السكان الأشد فقرا سوف يزداد خلال السنوات القادمة. ولهذا ينبغي اتخاذ تدابير على جميع الأصعدة من أجل محاربة تأنيث الفقر، فتضافر الجهود أمر ضروري من أجل اتخاذ تدابير فعالة لمحاربة هذه الداهية، وخصوصا السياسات العامة لفرص العمل التي تشجع أيضا على المساواة بين الجنسين. وقال إن تحقيق هذه الأهداف سوف يشجع على المشاركة الفعالة والمتساوية من جانب الرجال.

٢٢ - وأردف قائلا إن المساواة بين الجنسين والتي صارت في السنوات الأخيرة معترفا بها بشكل متزايد، تمثل شرطا أساسيا للقضاء على الفقر على الصعيد العالمي والدفاع عن حقوق الإنسان والحرّيات الأساسية. وقد أصبح من المعترف به الآن أن جميع الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والسياسات العامة للتنمية ينبغي أن تصبح مصممة بطريقة بحيث لا تسمح للنساء بأن يبقين في حالة من الإجحاف. وقال إن الاتحاد الأوروبي يولي اهتماما على سبيل الأولوية إلى إشراك النساء في أنشطة التنمية. وينبغي استكمال هذا الجهد باتخاذ تدابير إيجابية لصالح النساء. فينبغي لهذه الاستراتيجيات أن تشجع تكافؤ الفرص، أمام النساء والرجال بالنسبة لإمكانات التنمية الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية. وينبغي تعديل المواقف والمعايير الاجتماعية وإزالة الحواجز المؤسسية والثقافية التي تعرقل اشتراك المرأة في النشاط الاقتصادي وفي عملية صنع القرار على جميع الأصعدة. وينبغي أيضا إتاحة سبل وصول متعادلة إلى الموارد الاقتصادية والتحكم في هذه الموارد، وخصوصا فيما يتعلق بالممتلكات العقارية والقروض الائتمانية وسبل الوصول إلى الأسواق والعمل والحق في الميراث.

٢٣ - ومضى قائلا إنه من المسلم به أن الاستثمارات التي تستهدف تشجيع تعليم الفتيات تعتبر مربحة للغاية؛ فثلثا الأشخاص الأميين على المستوى العالمي هم في الواقع من النساء. واليد العاملة المتعلمة والماهرة تلعب دورا حاسما في الجهود المبذولة التي تستهدف تحسين القدرة على المنافسة، والنمو والعمالة في مجال العولمة. وليس بمقدور أي بلد أن يستبعد شطراً هاماً من سكانه من الحصول على المهارات اللازمة من أجل التصدي لهذه التحديات. وينبغي للحكومات أيضا بذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز إمكانيات العمل من أجل النساء المؤهلات وضمان أجر مساو للعمل ذي القيمة المتساوية ولشروط العمل بحيث تكون متساوية مع شروط عمل الرجال.

٢٤ - وأوضح أنه لاتزال هناك تفاوتات عديدة استنادا إلى نوعي الجنس في مجال الصحة. ولذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يشجع الحكومات على اتخاذ تدابير من أجل تصحيح هذا الوضع. ففي الواقع، إنه من الأمور الأساسية ضمان سبل الوصول الشاملة، بناء على قاعدة المساواة بين الرجال والنساء، إلى العناية الصحية الجيدة، بتكاليف محتملة، وكذلك الحصول على الخدمات والمعلومات الصحية من أجل المرأة طوال حياتها كلها.

٢٥ - وأضاف قائلا إن السياسات الاقتصادية الكلية مصممة، في أغلب الأحيان، دون إعارة أي اهتمام كاف إلى وقعها على حياة الرجال والنساء. فأية استراتيجية إنمائية فعالة يجب أن تأخذ في الاعتبار العلاقات المتشابكة بين النمو والعمالة والإنتاجية. والقضاء على تهميش النساء يعتبر أيضا شرطا لا غنى عنه في القضاء على الفقر ومن أجل سياسات فعالة للعمل والتوظيف. وتشكل الإحصاءات الموزعة حسب الجنسين أدوات مفيدة من أجل وضع استراتيجيات اقتصادية وسياسية تتوخى خلق الفرص للوظائف والأعمال المأجورة ومن أجل أن تضمن للنساء والرجال وسائل مستديمة لكسب القوت.

٢٦ - ومضى قائلا إن أداء خدمات تتعلق بالتمويل بمبالغ صغيرة يشكل وسيلة تتيح للنساء سبل الحصول على الخدمات المالية؛ وهذه الخدمات تتيح للأشخاص المحرومين من المزايا أن يصبحوا معتمدين على ذواتهم، مما يخلق فرصا للعمل ويشجع النساء على مواصلة الأنشطة المنتجة اقتصاديا. ومن ناحية أخرى، ينبغي أن تكون النساء أيضا ممثلة في عملية صنع القرار فيما يتعلق بالتمويل وأن تتلقى المعلومات بشأن تنظيم هذه العمليات.

٢٧ - وأشار إلى أن هناك مسألة أخرى هامة وهي العمل غير المأجور. فالأمين العام يرى - حقا وصوابا أنه ينبغي إضفاء الوضوح على هذه المسألة وإعادة النظر في التعريف الاقتصادي للعمل بقصد شمول العمل غير المأجور. ويذكّر المتكلم إزاء هذا الموضوع بالاستنتاجات المدروسة التي توصلت إليها لجنة مركز المرأة والتي توصي باستنباط آلية لقياس الشروط الكمية للعمل غير المأجور بقصد تقييم القيمة الحقيقية لهذا العمل ولكي ينعكس هذا بدقة في الحسابات الرسمية.

٢٨ - ومضى قائلا إن الاتحاد الأوروبي يرى أنه ينبغي لمؤسسات الأمم المتحدة وفي مقدمتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن تواصل أداء دور حاسم في النهوض بدور المرأة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية. واختتم قائلا إن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يبذل جهودا جديرة بالثناء في معاونة منظومة الأمم المتحدة على تدعيم الخبرة الفنية للجنسين على الصعيد الميداني.

٢٩ - **م. كاستيلّو** (الجمهورية الدومينيكية): شدّد على أن النساء، في البلدان النامية هن اللائي يعانين أكثر من التمييز في مجال الوظائف وعلى صعيد المشاركة في عملية اتخاذ القرارات؛ وهن أيضا يتقلدن عموما مسؤوليات أرباب الأُسَر. وفي المقابل، فإن المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، وهو الكيان الوحيد في منظومة الأمم المتحدة الذي يكرس نشاطه تماما في البحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، ليس له من سبيل إلى موارد الميزانية العادية للمنظمة. ولأن المعهد يعتمد على التبرعات، التي تعطل أنشطته في التخطيط على الأجلين المتوسط والطويل، فإنه مضطر إلى تقييد أعماله للمدى القصير جدا. ومما يؤسف له أن الأمم المتحدة لم تعد تعير اهتماما كبيراً للنساء في العالم النامي ولم تعد توفر دعما أقوى إلى هذه الهيئة التي تلعب

دورا أساسيا. فقال إن المعهد ليس بقادر على مواصلة الاعتماد على التبرعات وحدها لأداء عملياته. ومن الأمور الأساسية اللازمة تقييم وضعه المالي وتبسيط الإجراءات الإدارية لكي يستطيع أن يستفيد في الوقت المناسب من التبرعات التي يتلقاها وأن يفي بما عليه في المهمة المناطة به.

٣٠ - وأردف قائلا إن رئيس الجمهورية الدومينيكية قد أكد من جديد، أثناء المناقشة العامة في الجمعية العامة، مدى الأهمية الكبيرة التي يوليها بلده، وهو البلد المضيف لمعهد التدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة، وهو واحد من ثلاث هيئات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ويقع مقره في بلد من البلدان النامية، وهو الوحيد القائم في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وقد ناشد جميع الدول بغرض التبرع من أجل إعادة تنشيط المعهد بطريقة تمكنه من مواصلة القيام بأنشطته. ولهذا من الأمور العاجلة أن تتكفل الأمم المتحدة بالتزام أكيد بالحفاظ على هذا المعهد ذي الفائدة البالغة من أجل النساء في البلدان النامية.

٣١ - **السيد فرّار** (الولايات المتحدة الأمريكية): أشار إلى الدراسة الاستقصائية العالمية لسنة ١٩٩٩ بشأن دور المرأة في التنمية (A/54/227)، وقال إنها تتعلق بتقرير موثق جيدا ويصف بالتفاصيل العقبات التي تعرقل النهوض بالمرأة والفرص المتاحة أمامها. ومع ذلك، من المأمول فيه مستقبلا أن تتناول تقارير الأمين العام بطريقة متعمقة تجربة معهد البحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، وإمكانيات تطويره. وأضاف قائلا إن التقرير يتضمن العديد من الملاحظات العملية التي يمكنها أن تساعد المسؤولين على صوغ سياسات اجتماعية واقتصادية من أجل النهوض بالمرأة. وقال إن النساء، في معظم مناطق العالم، مازلن يضطلعن بالمسؤولية الرئيسية عن المهام المنزلية ورعاية الأطفال، بالرغم من أن عددهن يتزايد في شغل الأعمال والوظائف.

٣٢ - وأضاف قائلا إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أعاد التأكيد، أثناء مناقشة جرت مؤخرا في الجزء الرفيع المستوى من أعماله، أن الاستقلال الاقتصادي للمرأة وتعزيز قدراتها، على وجه الخصوص عن طريق فرص العمل، يعتبر أمرا أساسيا للقضاء على الفقر، وفي الواقع أنه أمر أساسي لجميع جوانب التنمية الاقتصادية. فالنساء يشكلن الغالبية بين العمال الجدد في البلدان المتقدمة النمو وفي البلدان النامية. والمشروعات التي يدرنها تخلق وظائف في الولايات المتحدة.

٣٣ - وفيما يتعلق بدور النساء في الاقتصاد العالمي، يمكن للتقارير التي ستعد مستقبلا أن تركز بمزيد من التفصيل على الفرص التي تتيحها العولمة باعتماد مناهج جديدة بشأن النهوض الاقتصادي بالمرأة. وتذكّر **الدراسة الاستقصائية العالمية** أن العمل المنزلي قد تزايد، سواء في البلدان الصناعية أو في البلدان النامية بما فيه الفائدة للنساء أكثر ممّا للرجال. وهذه الظاهرة تمس نطاقا واسعا من الأشغال البسيطة والمعقدة ونظم الأجور داخل دوائر الخدمة والصناعات التحويلية. ولايزال التقدم التكنولوجي يؤثر في الطرق التي يتطور بها العمل المنزلي مستقبلا، ولهذا ينبغي أن تدرس التقارير التالية الأثر الإيجابي للتكنولوجيا في سكان العالم، بما في ذلك سكان البلدان النامية.

٣٤ - واستطرد قائلا إن الاستثمارات في تعليم وتدريب النساء والبنات، وفي خدمات الرعاية الصحية وخدمات الدعم، مما يساعدهن على موازنة مسؤولياتهن المهنية والأسرية، تنفع النساء وتنفع الأُسَر. واختتم قائلا إن النهوض بحالة المرأة ليس قضية اجتماعية وأخلاقية فحسب بل إنها أيضا من الضرورات الاقتصادية.

٣٥ - **السيد افرامنكو** (الاتحاد الروسي): قال إن بلده يؤيد التنفيذ الكامل للالتزامات المتعهد بها الواردة في الوثائق الأساسية لمؤتمر بيجين ومؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية وفي الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدتها لجنة مركز المرأة في دورتها الحادية والأربعين. وأضاف أن بلده أخذ علما بأن حوارا أساسيا جرى في إطار الشريحة ذات المستوى الرفيع في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الماضية، حول المسألة التي صدر بشأنها بلاغ وزاري يتعلق بالعمالة والقضاء على الفقر وتحسين حالة المرأة.

٣٦ - ومضى قائلا إن المجتمع الدولي اتخذ طوال السنوات الأربع التي تلت انعقاد مؤتمر بيجين مختلف التدابير التي أتاحت تحسين حالة النساء وتعزيز دورهن في التنمية الاجتماعية الاقتصادية؛ بيد أن هناك مشاكل عديدة مازالت تنتظر الحل.

٣٧ - وفيما يتعلق بتقييم دور النساء في المجتمع، ينبغي الاحتراس من المبالغة تماما. ومع الاعتراف بالمساواة بين الرجال والنساء والمساواة في الحقوق لكل منهما، ينبغي أيضا مراعاة الدور المحدد الذي تؤديه النساء في الحياة الاجتماعية. ويجب على الدولة خصوصا أن تعترف بالأعباء الإضافية التي يتعين عليهن الاضطلاع بها في رعاية الأسرة، وأن تعمل الدولة على خلق ظروف تتيح لها الجمع بشكل متوائم بين العمل والالتزامات الأسرية.

٣٨ - واستطرد قائلا إن روسيا لديها أيضا مشاكل عديدة يتعين حسمها فيما يتعلق بالمساواة في الحقوق وفي تكافؤ الفرص من أجل النساء. وقال إن النظام القانوني القائم والذي يحمي حقوق النساء إنما هو بعيد عن أن يعكس الظروف الاقتصادية الراهنة، ومن الصعب وضعه موضع الاستعمال في الممارسة العملية. وهذه المشاكل التي تواجهها بلدان أخرى عديدة، يجب إيجاد حل لها بشكل مشترك مع الاستفادة من التجارب المكتسبة الماضية، وخصوصا لدى الهيئات المختصة في الأمم المتحدة.

٣٩ - ومضى قائلا إن النساء في روسيا يمثلن نصف السكان الناشطين اقتصاديا، وتشكل إمكاناتهن موردا اقتصاديا كبيرا. ويجب معاونتهن على التكيُّف مع أحوال السوق وتوجيه جهودهن نحو الاتجاه الأكثر فعالية. وفي هذا المسعى، فإن روسيا تعتمد على التعاون البنّاء من المجتمع الدولي من أجل تحقيق هذا الهدف.

٤٠ - وأردف قائلا إن نصوص وثائق الأمم المتحدة تم التوصل إليها بتوافق الآراء وهي لاتزال قائمة؛ ويصدق هذا على بعض الأحكام في برنامج عمل بيجين التي تطلب إلى هيئات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية أن تدعم الدول التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقال كي يتسنى لها تنفيذ الخطط والبرامج التي تتوخى تحسين حالة المرأة، والحفاظ على الوضع الفعلي الملائم لواقع الحال.

٤١ - وأشار إلى أن المشاريع والمبادرات المرتبطة بالمسائل ذات الصلة بتنظيم الأسرة ومنع العنف ضد النساء، تلقى في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وفي البلدان الأعضاء في كمنولث الدول المستقلة دعما من الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة. ومن الواضح أن هذه المشاكل تعتبر بالغة الشدة خاصة في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال، بيد أنه من المهم أيضا لهذه الدول، دعم تنفيذ البرامج الرامية إلى إيجاد وظائف للنساء، وتشجيع مبادرات إقامة المشاريع الحرة، واستحداث أشكال جديدة من النشاط المستقل الذي يتيح للنساء العمل أثناء الاضطلاع بالالتزامات الأسرية، وتدريبهن على طرائق فنية للإدارة، وكذلك ترقية المرأة إلى الوظائف ذات المسؤولية في المجالين السياسي والاقتصادي.

٤٢ - واختتم قائلا إنه ينبغي للهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة أن تكرس مزيدا من الاهتمام للمسائل ذات الصلة بتحسين الحالة الاجتماعية - الاقتصادية للنساء لدى وضع وإعداد برامجها الخاصة بالمساعدة التقنية إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقال. كما ينبغي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن يوليا مزيدا من الأهمية إلى المساواة بين الجنسين في مشاريعهما.

٤٣ - **السيدة غارسيا** (المكسيك): شددت على فكرة العولمة فقالت إنها قد غيرت شكل سوق العمل من وجهة النظر الخاصة بالجنسين. فإشراك المرأة في النشاط الاقتصادي لم يكن كافيا لضمان المساواة في المعاملة. ولا للقضاء على التمييز الذي أصبح النساء ضحايا له. ومن ثم يجب التفكير في اتخاذ تدابير لحماية المرأة فيما يتعلق بسوق العمل، وذلك لأن عددا متزايدا بين النساء هن ربات الأسر ويعملن عادة في قطاع غير نظامي، وعلاوة على ذلك فإنهن يتقاضين أجورا ومرتبات أدنى مما يتقاضاه الرجال، وهن أيضا يتزايد عدد المهاجرات منهن بحثا عن عمل.

٤٤ - وأضافت قائلة إنه ينبغي على الصعيد الوطني، تحقيق معدل من نمو اقتصادي يسمح بتحسين حالة الفئات المحرومة، وخصوصا تلك الفئات من النساء. وينبغي تعزيز الآليات المؤسسية وإعداد سياسات اجتماعية من أجل زيادة دخول الأُسَر المحرومة ومعاونة النساء على دخول أسواق العمل في ظل ظروف من الإنصاف والأمن، بتوفير فرص التعليم والتدريب مع تعزيز فرص العمل.

٤٥ - وأوضحت أن التفاوتات في الدخول، والاختلالات في النمو الاقتصادي، واختلال العرض والطلب في السوق على الصعيد الدولي إنما تعرقل عملية الحد من وطأة الفقر وإشراك المرأة في التنمية. وينبغي تدعيم الاستقرار المالي الدولي وفرص الوصول إلى الأسواق العالمية من أجل التوفيق والمواءمة بين الجوانب الهيكلية والاقتصادية الكلية وبين أولويات التنمية البشرية والاجتماعية في إطار مفهوم جديد للإنتاجية الاجتماعية التي تراعي مبدأ الإنصاف بين الجنسين.

٤٦ - وذكرت أن الحكومة المكسيكية التي تولي اهتماما على سبيل الأولوية إلى تشجيع الاشتراك الكامل من جانب المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، قد ساوتها مع الرجال، وهي تكرس موارد هامة للبرامج التي تستهدف التخلص من الفقر مع استخدام منظور جنساني، وكفالة التدريب لهن في الأنشطة غير التقليدية؛ وتشجع الحكومة أيضا على العمل الحر وإنشاء مشاريع صغيرة جدا، مع مراعاة الجوانب الإقليمية والاجتماعية والمنظور الجنساني.

٤٧ - **السيد كولبي** (النرويج): قال إن التنمية المستدامة تتطلب المشاركة الكاملة من النساء في جميع جوانب العملية؛ وينبغي أيضا أن يتسنى لهن الاستفادة على قدم المساواة من المزايا الناتجة. وفي الواقع من الأهمية أن يتمتع النساء بنفس الحقوق وتكافؤ الفرص مثل الرجال. فلا يعتبر كافيا استدراك ذلك بإنشاء مشاريع من أجل مصلحتهن؛ بل ينبغي إدراج مسألة المساواة في جميع الأنشطة المنفذة في إطار التعاون من أجل التنمية.

٤٨ - وأشار إلى تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ برنامج عمل بيجين (E/1998/54) فقال إنه يتضمن توصيات مفيدة بشأن تعزيز الطاقات والقدرات من أجل إشراك المرأة بشكل أفضل. ورغم إحراز خطوات تقدم هامة، مازال هناك الكثير الذي ينبغي عمله من أجل بذل محاولة جدية مهتمة بالإنصاف وإدراج المنظور الجنساني في

جميع الأنشطة. وفي هذا الصدد، فإن المنظمات التي لم تعتمد بعد توجيهات مؤسسية، عليها أن تفعل ذلك. وقال إن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يعتبر أداة أساسية في التدابير المتخذة حيث أنه يدرج مواضيع قطاعية مشتركة، مثل المساواة بين الجنسين في إطار استراتيجي.

٤٩ - ومضى قائلا إن الوفد النرويجي يوافق من ناحية أخرى على التوصية الواردة في الفقرة ٢٠ من تقرير الأمين العام والتي تهدف إلى تعزيز القدرة على تنفيذ الالتزامات التي اعتمدها مؤتمر بيجين بشأن حقوق الإنسان للمرأة وتعزيز قدرة المرأة من حيث الاستقلال الذاتي، ثم القضاء على العنف ضد المرأة.

٥٠ - ومضى قائلا إنه ينبغي للجمعية العامة عند انعقاد دورتها الاستثنائية في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٠ أن تعيد التأكيد على برنامج عمل بيجين دون إعادة التفاوض بشأنه. وبهذه المناسبة، ينبغي أن تقيِّم التقدم المحرز خلال السنوات الخمس الماضية، وأن تتبين مدارات جديدة للتدخل، ولاسيما تحسين طرائق تنفيذ برنامج العمل.

٥١ - وفيما يتعلق بدور المرأة في التنمية، قال إن الدراسة الاستقصائية العالمية (A/54/227) تبين أن العولمة لها آثار غامضة وأحيانا متضاربة بخصوص المساواة بين الجنسين. فهناك فرص جديدة للعمل تتيحها العولمة للمرأة، بيد أن المرأة ستكون الضحية الرئيسية لعدم الاستقرار الاقتصادي وعدم الثبات في العمل. ومن الواضح أنه ينبغي اتخاذ تدابير على كل من المستوى الوطني والمستوى الدولي من أجل تخفيف حدة الآثار السلبية للعولمة على المرأة، وخصوصا فيما يتعلق بتوفير سبل التعليم والتدريب لها، حيث أن التعليم والتدريب أداتان تعتبران مصدرا لتحسين الدخول، مع تعزيز الروابط الثقافية وتشجيع المرأة على المشاركة في المسار الديمقراطي. ومن ناحية أخرى، ينبغي أن يتمتع الرجال والنساء بنفس الحقوق من حيث فرصة العمل، ومن حيث سبل الحصول على الائتمان. وعلى الصعيد الدولي، يجب تطبيق المعايير الأساسية للعمل بشكل عام شامل.

٥٢ - **السيد ما اكسويسونغ** (الصين): قال إن المرأة يجب أن تشترك في أنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الفقر. فمنذ انعقاد مؤتمر بيجين والمجتمع الدولي يبذل قصارى جهده لإزالة العقبات أمام النهوض بالمرأة. بيد أن عوامل عدم الاستقرار في بعض مناطق العالم والأزمات المالية التي ضربت بلدانا نامية مختلفة، قد ساهمت في استدامة وتفاقم حالة الفقر التي أصبحت المرأة هي الضحية الرئيسية لها. ومن الأهمية أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير للمتابعة من أجل تحقيق الأهداف الثابتة وخلق ظروف مناسبة لاشتراك المرأة اشتراكا كاملا في التنمية، وخصوصا بتحسين سبل حصولهن على التعليم والوظائف وإخراجهن من دائرة الفقر وتحسين حالتهن. وقال إن انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي سوف تكرس لمسألة المرأة، في سنة ٢٠٠٠، سوف تتيح الفرصة لتقييم الأنشطة المضطلع بها حتى الآن وصوغ برامج جديدة للعمل.

٥٣ - وأضاف قائلا إن الصين كانت دائما تؤيد مبادئ المساواة بين الجنسين واشراك المرأة في أنشطة التنمية. وقد اعتمدت الصين مجموعة من التدابير لمساعدة النساء في مختلف المجالات. ففي سنة ١٩٩٥، اعتمدت الحكومة خطة للنهوض بالمرأة، تتضمن بشكل كامل مبدأ المساواة بين الجنسين في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ووضعت ثلاثين مؤشرا القصد منها قياس التقدم في مجالات من قبيل التعليم والعمالة والصحة. وقال إن حالة المرأة الصينية قد تحسنت نتيجة لذلك؛ فقد أصبحن أحسن حالا من حيث إطلاعهن على مجرى الأمور وإشراكهن في الشؤون العامة وسوق الوظائف بأعداد متزايدة.

٥٤ - ومضى قائلا إن الصين تدرك تماما أن هناك الكثير مما ينبغي عمله في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشاركة المرأة في هذه الأنشطة، وفي هذا الصدد، فإن الصين على استعداد للتعاون مع بلدان أخرى ومع المنظمات الدولية ذات الصلة، وخصوصا تلك المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة.

٥٥ - **السيدة شامبوس** (قبرص): أشادت بالأمم المتحدة على جهودها لإقرار منظور جنساني يراعي الجنسين في جميع أنشطتها. ورحّبت على وجه الخصوص بتقرير الأمين العام بعنوان "الدراسة الاستقصائية العالمية لسنة ١٩٩٩ عن دور المرأة في التنمية: العولمة ونوع الجنس والعمل" (A/54/227) وأكدت من جديد دعم بلدها لمعهد النهوض بالمرأة (معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة) وخطته الاستراتيجية وبرنامج عمله للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣.

٥٦ - واستطردت قائلة إن الحكومة سعت، بعد وقوع الأحداث الرهيبة المرتبطة بغزو قبرص قبل ٢٥ سنة، إلى إدماج المرأة في جهود إنعاش البلد. وقالت إن مساهمة النساء في الإنعاش الاقتصادي والتنمية في قبرص لا يمكن تقديرها. فعلى مدى العشرين سنة الماضية، تعزز دور المرأة القبرصية بدرجة كبيرة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وخصوصا عن طريق زيادة اشتراكها في النشاط الاقتصادي. وعملت زيادة الوعي العام بقضايا الجنسين على تدارس وتمحيص المشاكل الخاصة التي تواجه المرأة ووضعها في مكان العمل ومركزها الاجتماعي والصعوبات المحددة، خصوصا على الصعيد السياسي. وفي سنة ١٩٩٤، أصدر مجلس الوزراء قرارا أنشئ بموجبه الجهاز الوطني المعني بحقوق المرأة، وذلك بعد مشاورات مع مختلف المنظمات المهتمة بالأمر. وكان مجلس حقوق المرأة، الذي كان جزءا من الجهاز الوطني المعني بحقوق المرأة، هيئة استشارية تقدم مقترحات بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز المساواة في التمثيل، وتتابع تنفيذ تدابير الحكومة وبرامجها بشأن قضايا المرأة وقدمت لعامة الجمهور معلومات عن قضايا المساواة بين الجنسين.

٥٧ - ومضت قائلة إن التدابير التي أصدرتها الحكومة مؤخرا لتعزيز دور المرأة في التنمية قد نفّذت عن طريق سياسة التنمية الاقتصادية الشاملة التي تستهدف الحفاظ على العمالة الكاملة وتستهدف، عن طريق تدابير خاصة، تيسير سبل وصول المرأة إلى سوق العمل.

٥٨ - وأردفت قائلة إن الأهداف الرئيسية لخطة التنمية الاستراتيجية للفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣ تتمثل في القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في سوق العمل، وتحسين المرافق الأساسية للدعم المقدم إلى الآباء العاملين وتخفيف حدة المشاكل الخاصة التي تواجهها المرأة الريفية وذلك بتشجيعها على الاشتراك في الأنشطة المدرة للدخل.

٥٩ - وأوضحت أن هناك تدابير تشريعية مختلفة جرت أيضا صياغتها لتغطية عدد من المجالات من بينها المساواة في المعاملة في مكان العمل، والمساواة في الأجور واستحقاقات التأمين الاجتماعي والحق في إجازة الأمومة. وقالت إن هذه التدابير تعتبر خطوات بنّاءة لترسيخ فكرة المساواة بين نوعي الجنس على جميع الأصعدة عن طريق مراعاة المنظور الجنساني في السياسة الإنمائية وخطط العمل الذي تنتهجها الحكومة. وأضافت أن حكومة قبرص ملتزمة بالسعي ومواصلة كل الخطوات الممكنة بما يكفل تمتع المرأة تمتعا كاملا بحقوق الإنسان الأساسية، وأن تصبح شريكة على قدم المساواة في تشكيل الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلد. وقالت إن هذا الالتزام إنما ينبع من الاعتقاد بأن تحقيق المساواة بين الجنسين يعتبر ضرورة

تفرضها المقتضيات الطويلة الأجل الخاصة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. واستدركت قائلة إنه مازال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع المجتمعات وطالبت بمضاعفة الجهود الوطنية والدولية قبل أن تكون هناك شراكة حقيقية بين الرجال والنساء في القرن الحادي والعشرين، حيث يتقاسم الجنسان ثمار التنمية داخل الأسرة وفي أماكن العمل، وفي المجالين السياسي والاقتصادي، وفي جميع القطاعات وعلى جميع الأصعدة.

٦٠ - **السيد ماينت** (ميانمار): أكد أن الرجال والنساء في ميانمار، وهو بلد كان دائما يولي أهمية كبيرة للمساواة بين الجنسين، حيث يتمتع الجنسان بالمساواة في الأوضاع في جميع جوانب الحياة. وقال إن إجراءات اتخذت لمتابعة التوصيات الواردة في منهاج عمل بيجين. وهكذا، فإن اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة، والتي شكلت في سنة ١٩٩٦، قامت بصياغة خطة عمل للنهوض بالمرأة وتم تنفيذ الخطة في السنة التالية. وتشمل خطة العمل هذه ستة مجالات للتدخل - تعليم المرأة وتدريبها، صحة المرأة، دور المرأة في الاقتصاد، المرأة والثقافة، البنت الطفلة، والعنف ضد المرأة، وأولت خطة العمل اهتماما خاصا للمرأة التي تعيش في مناطق ريفية نائية على الحدود.

٦١ - وأضاف قائلا إن الحكومة أنشأت في سنة ١٩٩١ رابطة رعاية الأمومة والطفولة في ميانمار لتنظيم أنشطة رعاية الأمومة والطفولة، والتي كانت تضطلع بها منظمات طوعية طوال ما يزيد على ٤٠ سنة. وقال إن الرابطة منظمة إنسانية مستقلة ذاتيا وتعمل مع كثير من الهيئات التابعة للأمم المتحدة ومع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وتتبع الرابطة خطة العمل الوطنية من أجل النهوض بالمرأة في أنشطتها في ميدان صحة الأم والطفل - بما في ذلك حملات التحصين باللقاحات، وبرامج التغذية من أجل الأطفال ومحاربة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز (فيروس نقص المناعة المكتسب) ونشر معرفة القراءة والكتابة بين الإناث. وكانت الروعة في أداء الرعاية الصحية الأولية سببا في الاعتراف بجهود الرابطة ونيلها جائزة من منظمة الصحة العالمية.

٦٢ - **السيد ليفي** (إسرائيل): قال إن إسرائيل أكدت في مجال التنمية المجتمعية المحلية، على العامل الإنساني، وخاصة الدور الذي يجب أن تؤديه المرأة في بناء القدرات القيادية. فبرامج التدريب تعكس نهجا شموليا إزاء التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وهذا هو السبب في أن هدف الحكومة يتمثل في تعزيز الاكتفاء الذاتي للمجتمعات المحلية. ويجب أن تتاح للمرأة السبل على قدم المساواة للحصول على التعليم والتدريب المهني وفرص العمل.

٦٣ - واستطرد قائلا إن مركز التدريب الدولي في جبل الكرمل قد سعا منذ إنشائه قبل ٤٠ سنة، إلى النهوض بقضية الجنسين على جدول الأعمال الدولي. وعلى مر السنين، أسهم المركز في النهوض بالمرأة في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر المتوسط وفي نفس الوقت، فإنه يواصل التشديد على تنمية الموارد البشرية بتدريب النساء من أجل التنمية المستدامة. وحتى الآن، هناك آلاف المشتركين من بلدان عديدة قد حضروا دورات دراسية وحلقات عمل وحلقات دراسية في المركز، وشارك آلاف المشتركين من دول أخرى في دورات في أماكن العمل في البلدان المتعاونة. وتعكس هذه الأنشطة التزام إسرائيل القوي ببرامج العمل التي أوصي بها في مختلف المؤتمرات الدولية في السنوات الأخيرة. وقال إن المركز يتعاون مع مختلف المنظمات الدولية المعنية بالمرأة، ومع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الإنمائية الدولية.

٦٤ - واستدرك قائلا إن النساء لن يتمتعن بالمساواة مع الرجال ما لم يشارك المجتمع المحلي في المسؤوليات، مثل رعاية الطفولة بدرجة عالية من الجودة، وما لم تعمل قيمة العمل الإنتاجي للمرأة ودخلها على تمكينها من تلبية احتياجاتها واحتياجات أسرتها، وما لم تشغل المرأة منصبا مسؤولا على الصعيد المحلي والوطني. فالابتكارات يجب أن تستعمل، على أساس كل حالة على حدة، والدروس المستفادة يجب اكتسابها من التجربة، وإذا كان التعليم إيجابيا، فيجب اقناع مقرري السياسات العامة بتبني الابتكارات.

٦٥ - واستطرد معلقا على المستوى الاقتصادي الكلي، فقال إن الأزمات الاقتصادية في التسعينات في افريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا قد قضت على أي تقدم جرى إحرازه خلال العقدين الماضيين من التنمية. فالمجتمعات المحلية تواجه مرة أخرى الجوع والحرمان والمرض والفقر، في حين أن حكومات هذه المجتمعات تعتبر غير قادرة على مساعدتها. واختتم قائلا إنه يجب على المنظمات غير الحكومية أن تعبئ الأموال وأن تضاعف جهودها لتخفيف وطأة تلك الاضطرابات.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠

- - - - -